الإتحاد
الأفريقي



# الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق

جميع الحقوق محفوظة. يجوز استنساخ ونشر المواد الواردة في هذا المطبوع للأغراض التعليمية أو غير التجارية الأخرى دون أي إذن خطي مسبق من أصحاب حقوق الطبع، شريطة الاعتراف الكامل بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الواردة في هذا المطبوع لإعادة بيعها أو لأغراض تجارية أخرى دون الحصول على إذن كتابي من أصحاب حقوق الطبع والنشر.
يجب توجيه الطلبات للحصول على مثل هذا الإذن إلى:

The Director

(African Union - Inter-African Bureau for Animal Resources (AU-IBAR

Kenindia Business Park

Museum Hill, Westlands Road

,P.O. Box 30786 -00100

.Nairobi, KENYA

أو عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: ibar.office@au-ibar.org

ISBN: 978-9966-077-34-9

© المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الافريقي 2019 (AU-IBAR))
اقتباس: © المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الافريقي 2019 (AU-IBAR)

استراتيجية الاقتصاد الأزرق الأفريقية. نيروبي، كينيا
أكتوبر 2019

# تمهيد



تتمتع القارة الأفريقية بموارد مائية وبحرية هائلة بما فيها المحيطات، والبحار، والأنهار والبحيرات مع توافر الامكانات لنمو الاقتصاد الأزرق. وتضم القارة ٣٨ دولة ساحلية وعدد من الدول الجزرية مثل كاب فيرد، وسان تومي وبرينسيبي، وموريشيوس، وسيشل، ومدغشقر وجزر القمر. ومن بين هذه الدول الجزرية هناك عدد من الدول الجزرية الصغيرة معرضة لتقلبات تغير المناخ والظواهر الجوية القاصية، وتشمل الدول الأفريقية الساحلية والجزرية مجتمعة أقاليم محيطية شاسعة تبلغ مساحتها ١٣ مليون كيلومتر مربع. ومما لا شك فيه أن هذه المسطحات المائية والأراضي الرطبة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للقارة حيث توفر فرصاً لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والشحن البحري، والسياحة الساحلية، وتعبئة طاقة النفط والغاز البحرية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق.

ويدرك الاتحاد الأفريقي التحديات المتأصلة التي تواجه الدول الأعضاء في الاتحاد في تحقيق الفوائد الكاملة من مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق؛ ولا سيما تزايد خطر الصيد غير المشروع في المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ). وقد نجم عن ذلك خسائر هائلة في قيمة الصيد المقدرة بشكل متحفظ بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي سنوياً. وتشكل القرصنة البحرية والاتجار غير المشروع بالمخدرات تحديات جادة في قطاع الاقتصاد الأزرق، حيث تشكل حوادث القرصنة هذه تهديداً حقيقياً ليس فقط لسلامة السفن وطاقمها، بل أيضاً لاقتصادات البلدان المتضررة، ولا سيما في خليج غينيا وجنوب غرب المحيط الهندي. كما أن التلوث الناجم عن التخلص من النفايات السامة ولاسيما التخلص العشوائي من اللدائن البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد والعشوائية البيئية يقوضان أيضاً تحقيق نمو الاقتصادي الأزرق في أفريقيا. فقد أصبح من المعروف الآن أن تغير وتقلبات المناخ يؤثران بالفعل على النظم المائية في أفريقيا والإنتاج الغذائي بشكل عام. وتكمن أسس هذه التحديات في التحديات المؤسسية والإدارية ذات الأهمية التي ما زالت تقيد قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بنمو مفهوم الاقتصاد الأزرق الجديد نسبياً بشكل فعال. علاوة على ذلك، فإن العديد من القوانين والسياسات البيئية في الدول الأعضاء تأتي من الجيل القديم عندما كانت قضايا الاقتصاد الأزرق وتغير المناخ غائبة عن جدول أعمال التنمية.

ويقر الاتحاد الأفريقي بتلك التحديات، ومن ثم وضع رؤية واضحة للقارة على النحو الوارد في

مختلف الصكوك والإعلانات لعموم أفريقيا؛ ولا سيما إطار السياسات واستراتيجية إصلاح مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا (PFRS)، والاستراتيجية الأفريقية البحرية المتكاملة لعام ٢٠٥٠ (AIMS)؛ ميثاق لومي لعام ٢٠١٦، وعلاوة على ذلك كل ما هو مخطط لمستقبل أفريقيا وخطتها الرئيسية لتحويل أفريقيا إلى مركز القوة العالمية "خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣". إن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ هي الرؤية الدائمة لعموم أفريقيا التي تركز على تحقيق أفريقيا المتكاملة والمزدهرة والمسالمة، يقودها مواطنوها وتمثل قوة دينامية على الساحة العالمية.

ومما لا شك فيه، أن مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام الذي عُقد في نيروبي في نوفمبر ٢٠١٨، كان بمثابة نقطة الانطلاق في مواجهة التحديات والفرص التي تواجه نمو الاقتصاد الأزرق في العالم، وليس أقلها في أفريقيا. وقد كشف مؤتمر نيروبي وأوضح التعقيدات التي ينطوي عليها تعزيز تنمية الاقتصاد الأزرق المستدام، فأوجد بالتالي زخماً للانتشار المستمر للمبادرات في جميع أنحاء العالم وداخل أفريقيا. وقد تعهد القادة الأفارقة بتطوير استراتيجية الاقتصاد الأزرق الأفريقي عقب مؤتمر نيروبي. وقد استند هذا الالتزام إلى الأساس المنطقي لوضع إطار يوفر التوجيه أو يكون وثيقة مرجعية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات الإقليمية الأخرى فضلاً عن صياغة متسقة لاستراتيجيات الاقتصاد الأزرق الوطني والإقليمي. وكدليل على التزام الاتحاد الأفريقي باستغلال والاستفادة من إمكانيات الموارد المائية في أفريقيا استغلالاً كاملاً، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بتوسيع نطاق حقيبة إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة (DREA) ومهامها لتنسيق تنمية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا، وتم تكليف المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي (AU-IBAR) بمهام محددة لتنسيق صياغة إستراتيجية الاقتصاد الأزرق لأفريقيا.

ويسرني أن أشير إلى أن الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق، وضعت، شاملة وكاملة، وتضم أفضل المعايير والممارسات الدولية في تنمية النمو الأزرق، فضلاً عن أنها مصممة وفقاً لاحتياجات القارة وتطلعاتها. إن إستراتيجيات تسخير الفرص في مختلف مكونات الاقتصاد الأزرق واضحة ومستنيرة. وكما هو مبين بوضوح، فإن الغرض من مبادرة الاتحاد الأفريقي هو توفير التوجيه إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية من أجل تنمية اقتصاد أزرق شامل ومستدام. ويصبح مثل هذا الاقتصاد مساهماً كبيراً في التحول والنمو. ويمكن تحقيق ذلك من خلال النهوض بالمعارف المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية البحرية والمائية، والاستدامة البيئية، ونمو صناعة النقل البحري على نطاق أفريقيا، وتطوير النقل البحري النهري والبحيرات، وإدارة أنشطة الصيد في هذه المساحات المائية، واستغلال والاستفادة من المعادن في البحار العميقة

والموارد الأخرى.

وإنني لعلى ثقة من أن الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق هذه لديها كل ما يلزم من أجل إحراز تقدم كبير في التحول الاجتماعي - الاقتصادي الشامل والمتكامل والمستدام لهذه القارة. وهذا ضروري من أجل الأجيال الحالية وإلى من سيأتي من بعدنا. وستعزز الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق التوجه الاستراتيجي، والاستخدام الحصيف والفعال لمواردنا المائية من أجل تحقيق النمو المستدام للاقتصاد الأزرق. وفي هذا الصدد، أود أن أحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية على اغتنام الفرص التي تتيحها هذه الاستراتيجية من أجل صياغة متسقة لاستراتيجياتها الوطنية والإقليمية كخطوة هامة نحو تحقيق تطلعات قارتنا المنصوص عليها بوضوح في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق للخبراء الاستشاريين الست ولمختلف فئات الخبراء وأصحاب المصلحة الذين أسهموا في تحقيق هذا العمل الرائع. كما أعرب عن امتناني للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تقديم الدعم المالي لصياغة الاستراتيجية. وأخيراً، ولكن ليس أقل ما أتمنى أن أشكر موظفي إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة (ولا سيما المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي (AU-IBAR)) على الجهود الدؤوبة لإخراج هذه الوثيقة إلى حيز الوجود في إطار جدول زمني ضيق للغاية.

**سعادة السفيرة يوسيفا ساكو**
مفوض التنمية الريفية والزراعة



# المحتويات


| | |
|---|---|
| **تمهيد** | **iii** |
| **المختصرات** | **viii** |
| **مقدمة** | **x** |
| **شكر وتقدير** | **xii** |
| **موجز تنفيذي** | **xiii** |
| **السياق الأفريقي للاقتصاد الأزرق، والتوقعات، والرؤية والتحديات** | **1** |
| السياق والتوقعات | *1* |
| الاستراتيجيات والمبادرات الأفريقية الحالية | *1* |
| أفريقيا اليوم وفي آفاق *2030-2063* | *3* |
| **المحركات الرئيسية للتغيير** | **10** |
| **الرؤية** | **12** |
| **الغرض من الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق** | **12** |
| **التحديات** | **12** |
| **المراجع** | **30** |

# المختصرات

| | |
|---|---|
| AfCTA | اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية |
| AIMS | الاستراتيجية الأفريقية المتكاملة للبحار |
| AU | الاتحاد الأفريقي |
| AUDA-NEPAD | وكالة التنمية للاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا |
| BE | الاقتصاد الأزرق |
| CBD | اتفاقية التنوع البيولوجي |
| CC | تغير المناخ |
| DARBE | إدارة الزراعة، والتنمية الريفية، والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة |
| EEZ | منطقة اقتصادية خالصة |
| EPA | اتفاقية الشراكة الاقتصادية |
| FPV | ألواح الطاقة الشمسية الفولطاضوئية |
| GDP | الناتج المحلي الإجمالي |
| IGAD | (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد |
| IOC | لجنة المحيط الهندي |
| IORA | رابطة بلدان حافة المحيط الهندي |
| IUU | الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم |
| LME | النظام الإيكولوجي البحري الكبير |
| MCS | الرصد والمكافحة والإشراف |
| MSP | تخطيط الحيز البحري |
| NAPA | برنامج العمل الوطني للتكيف |
| NDC | المساهمات المحددة وطنياً |
| PFRS | إطار السياسة العامة واستراتيجية إصلاح مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا |
| PIDA | برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا |
| PPP | الشراكة بين القطاعين العام والخاص |
| R&D | البحث والتطوير |

| | |
|---|---|
| REC | اللجان الاقتصادية الإقليمية |
| REDD+ | خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية |
| SADC | (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك |
| SAPFA | خطة العمل الاستراتيجية بشأن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية |
| SDG | أهداف التنمية المستدامة |
| SIDS | الدول الجزرية الصغيرة النامية |
| SSA | أفريقيا جنوب الصحراء |
| STI | العلم والتكنولوجيا والابتكار |
| TFE | مكافئ عشرون قدماً |
| UN | الأمم المتحدة |
| UNFCCC | اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ |
| USD | دولارات الولايات المتحدة |
| WSA | نهج المساقط المائية |

# مقدمة



هناك زخماً متزايداً لتسخير واستغلال جميع الموارد المحتملة للمحيطات، والبحار، والأنهار والبحيرات من أجل التحرر الاجتماعي - الاقتصادي للقارة الأفريقية. حيث تتمتع القارة بموقع جغرافي بارز متجاور مع بعض بيئات المحيطات والبحار ذات الإنتاجية العالية مثل المحيط الأطلسي، والمحيط الهندي، والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. وتوفر هذه النظم الإيكولوجية المائية فرصاً سانحةً للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للمشاركة في اقتصاد المحيطات (الأزرق) المستدام من خلال تسخير إمكانيات تحسين إنتاجية بيئة المحيطات، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، وفرص إنتاج الثروة والاستدامة البيئية نحو تنمية الاقتصاد الأزرق المستدام. وتوفر الشبكة عالية الإنتاجية من الأنهار والبحيرات، وكثير منها عابراً للحدود، سبلاً لنمو الاقتصاد الأزرق في أفريقيا مثل؛ بحيرة فيكتوريا، وبحيرة تنجانيقا، وبحيرة تشاد، ونهر النيل ونهر الكونغو وغيرها من البحيرات والأنهار.

وبالنظر إلى التعقيدات المرتبطة بإدارة هذه المسطحات المائية والأراضي الرطبة، يلزم أن يكون هناك تحول نموذجي عن نهج العمل المعتادة (أو الطرق التقليدية لإنجاز الأشياء) لكي يكون قادراً تماماً على تجميع الفوائد المرتبطة بذلك بطريقة مستدامة من أجل التحرر الاجتماعي - الاقتصادي والتصنيع في أفريقيا. بيد أنه على الرغم من الفوائد والفرص الكامنة المرتبطة بهذه الموارد المائية، فإن موارد المحيطات والمياه الداخلية تتعرض لتهديدات خطيرة تعزى إلى حد كبير لمسائل الإدارة والقدرات فضلاً عن تغير المناخ والظواهر الجوية البالغة القصوى.

وقد تم وضع الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق لمواجهة اختبارات الزمن، وتهدف إلى توجيه ودعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية لمواجهة التحديات الهامة لنمو الاقتصاد الأزرق بشكل فعال. وبناء على ذلك، تحدد الاستراتيجية التدابير ذات الأولوية لبدء الإجراءات من أجل تسخير هذه الإمكانات وزيادة الفرص المتاحة لاقتصاد أزرق الأكثر تطوراً وفعالية في أفريقيا. مع ملاحظة أن الاقتصاد الأزرق له عناصر متنوعة، حيث تركز الاستراتيجية على خمسة نواقل حاسمة للاقتصاد الأزرق، التي تعتبر مجالات مواضيعية على النحو التالي:

1. مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، وحفظ النظم الإيكولوجية
2. الشحن البحري، والنقل البحري والتجارة

3. الطاقة المستدامة، واستخراج المعادن، والغاز، والصناعات المبتكرة
4. الاستدامة البيئية، وتغير المناخ والهياكل الأساسية الساحلية
5. الإدارة، والمؤسسات والإجراءات الاجتماعية

ولذلك، فإن الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق هي صيغة مبسطة وموحدة من تقارير المجالات المواضيعية المفصلة التي ترد مرفقات للاستراتيجية.

ومن الأهمية بمكان أن تعترف صياغة هذه الاستراتيجية بالصكوك الأخرى ذات الصلة بالاتحاد الأفريقي، بما فيها الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا (AMES2050)، وميثاق لومي، وإطار السياسات، واستراتيجية إصلاح مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا، وما إلى ذلك. وأن تأخذ في الاعتبار تنفيذ تلك الصكوك، التي وضعها الاتحاد الأفريقي، وينبغي تنسيقها وتوافقها لكفالة التأثير الواقعي والمستدام على السكان الأفارقة. وتؤكد الاستراتيجية أيضاً أن إدارة وتنسيق تنمية الاقتصاد الأزرق هما مجالي تدخل شامل، ومن ثم تبذل محاولة متعمدة لتحديد الصلة التي تهدف إلى إنشاء آليات لتنسيق مختلف عناصر الاقتصاد الأزرق.

ولذلك، ونظراً للطابع المتعدد الأوجه لمفهوم الاقتصاد الأزرق، فإنه خلال عملية صياغة الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق، تطلب الأمر لإنجازها إلى التعاون مع وكالات الاتحاد الأفريقي الشقيقة بما في ذلك إدارة التجارة والصناعة، والطاقة والهياكل الأساسية، وشعبة البيئة لإدارة الاقتصاد الريفي والزراعة ووكالة التنمية للاتحاد الأفريقي - والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، فضلاً عن شركاء التنمية مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك). وقد استفادت الاستراتيجية أيضاً من إسهامات كبيرة من الخبراء من أصحاب المصلحة في أفريقيا وما وراءهم من الذين جلبوا الخبرات ووجهات النظر الدولية على حد سواء إلى نوعية المنتج النهائي - الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق.

**البروفسيور أحمد الصوالحي**
مدير المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي/رئيس البعثة

# شكر وتقدير

أسمحوا لي أن أعرب عن عميق امتناني لسعادة السفيرة يوسيفا ساكو على رؤيتها وبعد نظرها في الشروع في عملية صياغة إستراتيجية الاقتصاد الأزرق لأفريقيا فور انتهاء المؤتمر العالمي للاقتصاد الأزرق المستدام في نيروبي، كينيا، ٢٠١٨ . وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لمدير إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة، الدكتور غودفري باهيبغوا، على دعمه وتيسير العملية، وإدارات التجارة والصناعة، والطاقة والهياكل الأساسية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التنمية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، لتعاونهم أثناء صياغة إستراتيجية الاقتصاد الأزرق لأفريقيا هذه.

كما أود الإعراب عن شكري بالتعاون التقني لحكومة سيشل أثناء صياغة الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق. كما أود أن اتقدم بالشكر إلى الخبراء الاستشاريين الذين أعدوا الاستراتيجية؛ بقيادة الخبير الاستشاري البروفيسور بيير فيلر لتنسيق المجالات المواضيعية وتوحيدها؛ وتنسيق المجالات المواضيعية: الخبير الاستشاري الدكتور باتريك كراني )الاستدامة البيئية، وتغير المناخ والهياكل الأساسية الساحلية(؛ السيد هاشم الأيوبي )الإدارة، والمؤسسات والإجراءات الاجتماعية(؛ الدكتور أسميروم جيلو )الطاقة المستدامة، واستخراج المعادن، والغاز والصناعات الابتكارية(؛ الدكتور هسالي همكوايا )مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية وحفظ النظم الإيكولوجية( والسيد سيرين ديوب )الشحن البحري، والنقل، والتجارة والإنفاذ(. كما أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الدعم المالي لصياغة الاستراتيجية.

كما أود أن أعرب عن امتناني للدعم الذي قدمه موظفو الاتحاد الأفريقي - المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية ) AU-IBAR (، ولا سيما الدكتور محمد سيساي، كبير موظفي مصائد الأسماك، والسيد كيندي أوروكو، المخطط، على الإشراف التقني على عملية صياغة الاستراتيجية. كما أعرب عن شكري وتقديري للمساهمة القيمة التي قدمها الخبراء الذين شاركوا في الاجتماع الاستشاري لأصحاب المصلحة.

**البروفسيور أحمد الصوالحي**
مدير المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي/رئيس البعثة

# موجز تنفيذي

لقد تم الشروع في وضع الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق في أعقاب مؤتمر نيروبي للاقتصاد الأزرق المستدام الذي عقد في نيروبي، كينيا في عام 2018. وقد حث القادة الأفارقة في ذلك المؤتمر الاتحاد الأفريقي إلى العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق. فمن شأن هذه الاستراتيجية أن توجه التنمية المستدامة واستخدام الموارد المائية في أفريقيا. حيث أقرت الدورة الثالثة للجنة التقنية المتخصصة المعنية بالزراعة، والتنمية الريفية، والمياه والبيئة في أكتوبر ٢٠١٩ الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق.

وقد حدد الاتحاد الأفريقي تنمية اقتصاد الأزرق للمحيط كهدف ذي أولوية نحو تحقيق التطلع إلى تحقيق أفريقيا المزدهرة التي تستند إلى النمو الشامل والتنمية المستدامة في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وبالتالي، تم تكليف المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي (AU-IBAR)، وهو المكتب التقني التابع لإدارة الاقتصاد الريفي والزراعة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بمسؤولية محددة لدعم وضع الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق.

وتم توحيد الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق استناداً إلى التقارير التقنية المواضيعية الخمسة المفصلة التالية والمرفقات لهذه الاستراتيجية:

1. مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والحفاظ على واستدامة النظم الإيكولوجية المائية
2. الشحن/النقل، والتجارة، والموانئ، والأمن البحري، والسلامة وإنفاذ القانون
3. السياحة الساحلية والبحرية، وتغير المناخ، والمرونة، والبيئة، والهياكل الأساسية
4. الطاقة المستدامة والموارد المعدنية والصناعات الابتكارية
5. السياسات العامة، والمؤسساتية والحوكمة، والتوظيف، وتوفير فرص العمل، والقضاء على الفقر، والتمويل المبتكر

فقد حددت الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق الدوافع الرئيسية للتغيير الذي يعمل على تشكيل تنمية الاقتصاد الأزرق الأفريقي؛ التحديات الاستراتيجية والتقنية التي تواجه تنمية الاقتصاد الأزرق وحددت مجالات التدخل ذات الأولوية من أجل تنمية الاقتصاد الأزرق المستدام في أفريقيا.

وشملت عملية صياغة هذه الاستراتيجية إجراء دراسات بحثية مكتبية بشأن المجالات المواضيعية، وزيارات ميدانية قام بها خبراء استشاريون لجمع الدروس وأفضل الممارسات بشأن المسائل المتصلة بتنمية الاقتصاد الأزرق إلى ١٣ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (إثيوبيا، وجيبوتي، والسنغال، وجنوب أفريقيا، وسيشل، وغانا، ومصر، وكينيا، وموريشيوس، والمغرب، وناميبيا، وسيشل، وتنزانيا (بما فيها زنزبار) وتوجو). وقام الخبراء الاستشاريون بوضع مشاريع تقارير عن المجالات المواضيعية استناداً إلى نتائج البحوث المكتبية والبعثات الميدانية. ومن أجل ضمان اتباع نهج شامل في عملية الصياغة، نظمت حلقة عمل استشارية لأصحاب المصلحة، ضمت ١٢٥ مندوباً، يومي 30 و31 أغسطس ٢٠١٩ في مقر المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي (AU-IBAR) في نيروبي، كينيا. وكان الغرض من حلقة العمل هذه هو استعراض المجالات المواضيعية وتحسينها بصورة حاسمة. وقدم أصحاب المصلحة إسهامات قيمة لإنجاز هذه التقارير المواضيعية الخمسة.

وقد أعد الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق البروفيسور بيير فايلر (مركز الحوكمة الزرقاء، جامعة بورتسماوث، المملكة المتحدة)، بالتعاون مع الخبراء الاستشاريين المعنيين بالمجالات المواضيعية، الدكتور أسميروم جيلو (إريتريا/الولايات المتحدة)، والدكتور باتريك كراني (كينيا)، وسيري ثيام ديوب (السنغال)، والدكتور هسالي همكوايا (ناميبيا)، والسيد هاشم الأيوبي (المغرب) تحت إشراف الدكتور محمد سيساي (الاتحاد الأفريقي - المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية ((AU-IBAR)، والسيد كينيدي أوروكو (الاتحاد الأفريقي - المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية).

وتهدف الاستراتيجية إلى دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية وتقديم التوجيه لها من أجل صياغة متسقة لاستراتيجياتها الاقتصادية الزرقاء الوطنية والإقليمية التي من شأنها أن تعزز التحول والنمو الاجتماعي - الاقتصادي.

# السياق الأفريقي للاقتصاد الأزرق، والتوقعات، والرؤية والتحديات

## السياق والتوقعات

## الاستراتيجيات والمبادرات الأفريقية الحالية

إن دمج مفهوم الاقتصاد الأزرق (BE) في نهج جديد للاستغلال الاقتصادي لموارد المحيطات، والبحيرات، والأنهار وغيرها من المسطحات المائية والحفاظ على النظم الإيكولوجية المائية، يمثل أساساً للاستخدام الرشيد والمستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية (المتجددة وغير المتجددة) وموائلها الطبيعية.

وبما أن الاقتصاد الأزرق هو جزء من العديد من السياسات العامة والمبادرات الأفريقية والعالمية، بما في ذلك خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063؛ والاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا (AIMS2050)، وإطار السياسات واستراتيجية إصلاح مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا لعام 2014 (PFRS)؛ وخطة 2015 للأمم المتحدة لعام 2030 (أهداف التنمية المستدامة (SDGs))؛ والميثاق الأفريقي لعام 2016 بشأن الأمن والسلامة البحريين والتنمية في إفريقيا (ميثاق لومي). ويتم إيرادها على نحو أكثر تفصيلاً على الوجه التالي:

**خطة الاتحاد الأفريقي لعام *2063*** - يشير الإطار الاستراتيجي للتحول الاجتماعي - الاقتصادي للقارة على مدى السنوات الخمسين المقبلة تحديداً إلى الاقتصاد الأزرق والمحيطي بوصفه الهدف ٦ للتعجيل بالنمو الاقتصادي، لا سيما في المجالات ذات الأولوية للموارد البحرية والطاقة؛ وعمليات الموانئ والنقل البحري. وكذلك يتناول الهدف 7 الاقتصاد الأزرق من خلال وجود مجالات ذات أولوية مثل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحفظ التنوع البيولوجي؛ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ الأمن المائي؛ القدرة على التكيف مع المناخ والتأهب للكوارث الطبيعية والوقاية منها؛ الطاقة المتجددة المتكاملة للاقتصاد الأزرق للتنمية في أفريقيا.

**الاستراتيجية الأفريقية لإصلاح مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية *(PFRS)*** - وتوفر الوثيقة التوجيه لتحويل مصائد الأسماك الأفريقية إلى الإنتاجية والاستدامة والربحية، مع خيارات لتعزيز الإدارة التعاونية الإقليمية للموارد المشتركة. ويُمكّن إطار السياسات واستراتيجية إصلاح مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا (PFRS) الحكومات الأفريقية من وضع ترتيبات ملائمة لاستغلال مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وهما قطاعين رئيسيين في الاقتصاد الأزرق، مع

الإصلاحات المالية المصاحبة التي ينبغي أن تسفر عن توليد للفوائد على مستوى المجتمع المحلي على نحو مستدام، فضلاً عن خلق الثروة عبر سلسلة القيمة.

**الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا *2050(AIMS2050)*** - وقد وضعت الاستراتيجية كأداة للتصدي للتحديات البحرية الأفريقية في مجال التنمية المستدامة والقدرة التنافسية. وتهدف إلى تعزيز خلق المزيد من الثروة من المحيطات، والبحار، والمياه الداخلية في أفريقيا عبر تنمية اقتصاد بحري مزدهر وتحقيق الإمكانات الكاملة للأنشطة البحرية بطريقة مستدامة بيئياً. وقد تم تحديد بعض قطاعات وعناصر الاقتصاد الأزرق (الحفظ، البحوث، التعليم والإدارة) في الإستراتيجية لكنها محدودة إلى حد كبير بالمناطق البحرية والملاحية بينما ستتعامل استراتيجية الاقتصاد الأزرق أيضًا بشكل مناسب مع المسطحات المائية الداخلية. ولم تؤخذ آليات استخراج المعادن، والنفط والغاز والآليات المبتكرة في الاعتبار في الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا (AIMS) لعام ٢٠٥٠، وكذلك مسألة خدمات النظم الإيكولوجية مثل الكربون الأزرق واستخداماتها في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وهي حالياً من أولويات الاتحاد الأفريقي.

**الهدف الاستراتيجي *14*** - باعتباره جزءاً من هدف التنمية المستدامة 14 (SDG14) المتعلق بالحياة تحت الماء، أيدت الدول الساحلية الأفريقية تحقيق سلسلة من الأهداف بحلول عام 2030 والتي تتعلق معظمها بالاستغلال الأفضل للبحار، والحفاظ علي البيئة ومنع التلوث وغيرها من التغييرات الضارة الناجمة عن الأنشطة البشرية. وعلاوة على ذلك، تعمل جميع الدول الأفريقية من أجل إنجاز الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة المكرس للمياه النظيفة والصرف الصحي في ارتباط مباشر مع البعد القاري للاقتصاد الأزرق.

**ميثاق لومي** - يشير الميثاق إلى أمن وسلامة الاقتصاد الأزرق. ويهدف إلى منع وكبح الجريمة الوطنية وعبر الوطنية والحد منها، ولا سيما الإرهاب والقرصنة والسطو المسلح ضد السفن، وكذلك جميع أشكال الاتجار في البحر. كما يهدف إلى حماية البيئة عموماً وخاصة البيئة البحرية في الدول الساحلية والجزرية، وكذا تعزيز التعاون في هذا المجال. ويلزم الميثاق الموقعين عليه بإنشاء مؤسسات وطنية، وإقليمية، وقارية لتعزيز الأمن والسلامة البحريين.

كما يرد ذكر الأنشطة الاقتصادية الزرقاء في أدوات السياسة القارية الأكثر تحديداً، مثل رؤية التعدين الأفريقية لعام ٢٠٠٩، وميثاق النقل البحري الأفريقي لعام ٢٠١٠ (المنقح)، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لعام ٢٠١٩ من أجل نقل السلع والخدمات دون الخضوع لأية

قيود فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. فالعناصر الطبيعية للاقتصاد الأزرق هي، إلى جانبها، مدرجة في الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية لعام ١٩٦٩ (المنقحة في عام ٢٠١٧). وهي أيضاً جزء لا يتجزأ من اتفاقيات البحار الإقليمية الثلاثة (أبيدجان، ونيروبي وجدة) التي توفر إطاراً قانونياً وتنسيقياً إقليمياً يعزز قدرة البلدان على حماية، وإدارة وتنمية بيئتها الساحلية والبحرية. ويمثل عنصر البحوث الاقتصادية الزرقاء اليوم بصفة رئيسية في وكالة الفضاء الأفريقية نظراً لأهمية رصد المحيطات ومسطحات المياه عن بعد في سياق تغير المناخ وفي إطار تطوير مراكز التميز الأفريقية في مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا، التي بدأت في عام ٢٠١٨.

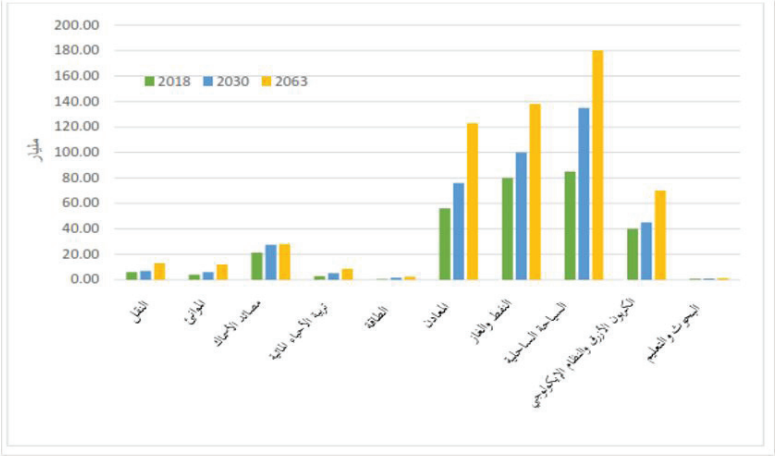
وكذلك يتلقى الاقتصادي الأزرق اهتماماً خاصاً من وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي/ الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية (AUDA-NEPAD) مع الإعداد الحالي لبرنامج الاقتصاد الأزرق الذي يهدف إلى توجيه دعم الوكالة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتقوم بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، حالياً، بالتعاون مع منظمات أخرى مثل اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية (لجنة المحيط الهندي)، ورابطة حافة المحيط الهندي، بوضع إستراتيجية خاصة بها للاقتصاد الأزرق. وتشارك الدول الأفريقية الجزرية الصغيرة النامية أيضاً، في إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية - مسار ساموا، في عملية تنمية اقتصاداتها القائمة على المحيطات.

## أفريقيا اليوم وفي آفاق *2030-2063*

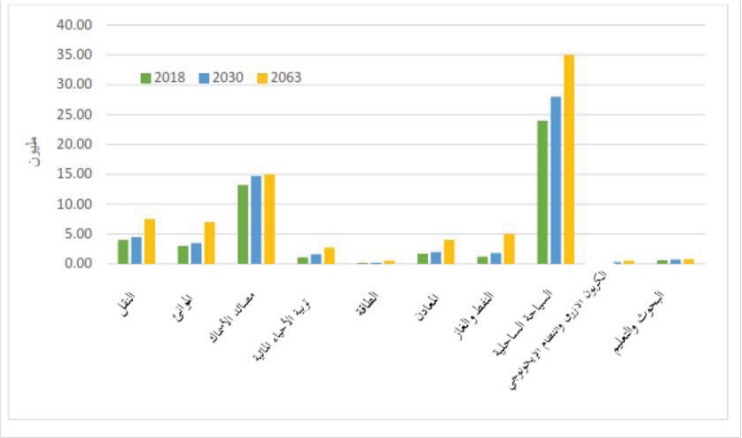
تولد القطاعات ومكونات الاقتصاد الأزرق الأفريقي اليوم قيمة قدرها ٢٩٦ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة، مع ٤٩ مليون وظيفة. ومن المتوقع أن تصل الأرقام بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ٤٠٥ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة و٥٧ مليون وظيفة على التوالي، في حين أن التقديرات في عام ٢٠٦٣ ستبلغ ٥٧٦ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة من القيمة الناشئة و٧٨ مليون فرصة عمل على التوالي( ) (انظر الشكل أدناه). وسوف يعادل عدد الوظائف نحو ٥ في المائة من السكان النشطين في عام ٢٠٦٣.

فالقطاعات المحركة الرئيسية للسياحة الاقتصادية الزرقاء، سواء من حيث القيمة المضافة أو من حيث فرص العمل؛ القطاع المعدني والنفط والغاز اللذان يساهمان بقوة في القيمة المضافة ولكن مشاركة ضعيفة في عملية خلق فرص العمل. وسيبقى قطاع صيد الأسماك مستقراً حيث سيوظف عدد كبير من الاشخاص بينما سيستمر تربية الأحياء المائية في النمو في العقود القادمة.

وسوف تنم الموانئ والشحن بمعدلات ثابتة. وستزداد تدريجياً قيمة الكربون الأزرق والخدمات الأخرى المتعلقة بالنظام الإيكولوجي التي تولدها النظم الإيكولوجية الساحلية، والبحرية، والمائية مع توسع جهود الحفظ. وسيتبع التعليم والبحوث نفس النمط بسبب الطلب المتزايد على المعرفة، لا سيما في مجال التعدين في الحار العميقة، والتنقيب في البحار، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويتبع العرض الأكثر تفصيلاً لكل فئة من فئات الاقتصاد الأزرق الرسوم البيانية.




**الشكل 1:** القيمة الناجمة عن قطاعات الاقتصاد الأزرق (القيمة المضافة) والعناصر (قيمة الخدمات)




**الشكل 2:** العمالة التي تولدها قطاعات ومكونات الاقتصاد الأزرق

**الموانئ والشحن** - على الرغم من الأثر الضئيل نسبياً لأفريقيا في التجارة الدولية (٣ في المائة من الحجم العالمي)، فإن الشحن البحري الأفريقي يتبع الاتجاه الصاعد في العالم. ونتيجة لهذا فقد سجلت حركة المرور في موانئ الحاويات الأفريقية نمواً بلغ في المتوسط ٨ في المائة سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية، مقارنة بالتغيير العالمي بنسبة ٥ في المائة. وينبغي أن تتجاوز حركة المرور في الموانئ الأفريقية إلى ٢ مليار طن بحلول عام ٢٠٦٣ مقابل ٥٠٠ مليون في عام ٢٠١٨. وسوف يتم زيادة حركة الموانئ بفضل تحديث الموانئ التي يمكنها أن تستوعب تدريجياً أحدث جيل من السفن الضخمة (أكثر من 21 000 مكافئ عشرون قدماً). كما أن إنشاء شركات للشحن البحري دون الإقليمية، وشركات النقل البري، وتطوير ممرات النقل مع تطبيق أسعار الشحن، سيسمح للشاحنين الأفارقة أيضاً بنقل حملاتهم بتكاليف معقولة.




**مصائد الأسماك** - من المتوقع أن يظل إنتاج مصائد الأسماك المصيدة، الذي يبلغ حالياً ١٠ ملايين طن، ثابتاً إلى حد ما حتى عام ٢٠٦٣، بسبب جملة أمور، منها الصيد المفرط، والإفراط في القدرات، وسوء الإدارة. ويقدر إجمالي القيمة المضافة لمصائد الأسماك في أفريقيا بمبلغ ٢١ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة أو ١,٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان الأفريقية (١,٩ تريليون دولار بدولارات الولايات المتحدة). وتسهم مصائد الأسماك الحرفية البحرية أكثر من غيرها بمبلغ ٨,١ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة، تليها مصائد الأسماك الصناعية البحرية ومصائد الأسماك الداخلية بمبلغ ٦,٨ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة و٦,٣ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة على التوالي. وفي عام ٢٠١٨، وظف قطاع مصائد

الأسماك حوالي ١٣ مليون شخص، منهم ٧ ملايين من الصيادين و٦ ملايين من مجهزي الأسماك. ويعمل أكثر من نصف الصيادين في مصائد الأسماك الداخلية، بينما تعمل الحصة الأكبر في مجال التجهيز في مصائد الأسماك الحرفية البحرية.

**تربية الأحياء المائية** - سجل قطاع تربية الأحياء المائية الأفريقي النمو الأسرع عالمياً فيما بين 2006-2018، بمتوسط قدره 10 في المائة أو أكثر، ومن المتوقع أن يسد جزئياً الفجوة المتنامية في الطلب على الأسماك حتى عام ٢٠٦٣. وتقدر قيمة تربية الأحياء المائية بما مقداره ٢.٧٧ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة. وعلى الرغم من الإمكانات الهائلة، فإن النمو يقتصر على عدد أقل من الدول حيث تمثل مصر ما يقرب من ٧٠ في المائة (١,٣٧ مليون طن) من إجمالي ١,٩٨ مليون طن، بينما تحتل نيجيريا المرتبة الثانية حيث حصلت على ٣٠٠ ألف طن. وفي عام ٢٠١٨، بلغ عدد العاملين في مجال المزارع السمكية في جميع أنحاء القارة نحو ١,٢ مليون، بزيادة عن ٩٢٠ ألف في عام ٢٠١٤.



**الطاقة الزرقاء المستدامة** - قد بدأت بالفعل تغلغل الطاقة الزرقاء في العديد من البلدان الأفريقية مثل غانا (طاقة الأمواج)، وموريشيوس (ألواح الطاقة الشمسية الفولطاضوئية (FPV)) ومشاريع الرياح البحرية. بالنظر إلى إسهام الكهرباء في غانا في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١,٥ في المائة كمرجع بافتراض أن الحصة في الناتج المحلي الإجمالي ستكون تدريجياً ٥

في المائة من إجمالي مساهمة الطاقة في عام ٢٠٣٠ و٧ في المائة من إجمالي مساهمة الطاقة في عام ٢٠٦٣، يمكن أن تصل مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للطاقة الزرقاء حوالي ١,٦ مليار دولار أمريكي و٢,٣ مليار دولار أمريكي على التوالي.



**التعدين في المحيطات**- يعد التعدين في قاع البحار ومياه البحر بمثابة الحدود الجديدة التي تتمتع بإمكانات هائلة. ويمكن أن تبلغ قيمة التعدين في قاع البحر مثل الماس، والذهب، والكوبالت، والزنك والنحاس في أفريقيا قيمة مضافة تبلغ حوالي ٦ مليارات دولار بدولارات الولايات المتحدة. من ناحية أخرى، إذا استغلت الدول الأفريقية حوالي ٢ في المائة من القيمة السوقية من تعدين مياه البحر بنسبة ١٠ في المائة من الإنتاج العالمي من إمكانات مياه البحر المحتملة، فإن قيمته المضافة تبلغ حوالي ٥٠ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة. وهذا يعطي قيمة مضافة مجمعة تبلغ حوالي ٥٦ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة. وقد يصل إلى حوالي ٧٦ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٣٠ و١٢٣ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٦٣.

**النفط والغاز** - في عام 2018، كان إجمالي مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنتجة الرئيسية مثل أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وغينيا الاستوائية، وغانا، وموزامبيق، ونيجيريا وجنوب أفريقيا نحو 80 مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة. وقد تصل القيمة المضافة بحلول 2030 و2063، نحو 100 مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة، على التوالي.

**السياحة الساحلية-** في عام 2018، ساهم القطاع بمبلغ 80 مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل 3,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي قدره 1.3 في المائة على مدى العقد الماضي. ويتمتع القطاع بقدرة على التوسع والنمو حيث أن معظم المجالات لم تستغل بعد. وقدرت المساهمة في العمالة في عام ٢٠١٨ بنحو ٢٤ مليون وظيفة في أفريقيا بمعدل نمو سنوي بلغ ٥,٦ في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ ٣,٩ في المائة. وهذا يوفر فرصة محتملة للتنمية الاقتصادية. وفى عام ٢٠٣٠ يجب أن تتخطى القيمة المضافة التي تحققها السياحة الساحلية ١٠٠ مليار شخص مع وجود ٢٨ مليون شخص يعملون، بينما يجب أن تولد ١٣٨ مليار من القيمة المضافة في عام ٢٠٦٣ مع رقم توظيف قدره ٣٥ مليون. وسيعزز النمو القوى للسياحة القارية الطلب على الخدمات السياحية والهياكل الأساسية. وسيسهم تطوير السياحة البيئية في حفظ النظم الإيكولوجية والحد من البصمة الإيكولوجية.



**الكربون الأزرق وخدمات النظم الإيكولوجية الأخرى-** إن الكربون الأزرق جزء من الاقتصاد الأزرق مع الفرصة لتطوير مشاريع الأراضي الرطبة الساحلية للتخفيف من تغير المناخ. ويعد تخطيط مشاريع حفظ الكربون الأزرق وتقييم كيفية إدراج النظم الإيكولوجية على نحو أكثر فعالية في أطر السياسات القائمة، وآليات تمويل الكربون مثل آليات خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الأراضي (REDD+) وغيرها من آليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من الأمور الأساسية لاستعادة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية. وهناك أيضاً فرصة هائلة لمساهمات محددة وطنياً في تكييف وتخفيف من تغير المناخ في الأطر القائمة للإزاحة الكربونية المشار إليها بأرصدة الكربون. وتعد حماية السواحل، وإنتاج الكتلة الحيوية، وتنقية المياه، إلخ، من بين أهم خدمات النظام الإيكولوجي التي تقدمها النظم الإيكولوجية المائية. وتقدر قيمتها الحالية بمتوسط القيمة النقدية لعزل الكربون بحوالي 000 130 دولار

أمريكي لكل كيلومتر مربع من أشجار المنغروف، ومستنقعات الملح والأعشاب البحرية. وعلى نطاق أفريقيا، قدرت القيمة بمبلغ ٤٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ سنوياً، مع إمكانية تحقيق نمو قدره ٤٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٣٠ إلى ٧٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٦٣ مع توفير حماية فعالة وإصلاح النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والمياه العذبة.

**البحث والتعليم** - كلاهما ركيزتان أساسيتان لتطوير تنمية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا. وترتبط أنشطة البحث والتعليم الرئيسية حالياً بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية ذات الفجوة الكبيرة في الخبرات في مجال الطاقة المتجددة، واستغلال المعادن في أعماق البحار، والنفط والغاز، حيث أن هذه القطاعات هي بحوث تقودها شركات دولية ذات صلات منخفضة بالمؤسسات التعليمية والبحثية الأفريقية. إن الأهمية المتزايدة لقطاعات الاقتصاد الأزرق ومكونات الاقتصاد الأزرق مثل الكربون الأزرق تدفع حاليًا إلى تطوير برامج تعليمية حديثة في بلدان رائدة مثل جنوب إفريقيا، وسيشيل، وموريشيوس وغانا. وسوف يستمر الاتجاه الحالي حتى عام ٢٠٦٣.



# المحركات الرئيسية للتغيير

تعمل مجموعة المحركات التالية على تشكيل تطوير الاقتصاد الأزرق الأفريقي:
**النمو السكاني الأفريقي والطلب** - يقدر عدد سكانها بنحو 1.6 مليار نسمة في عام 2030 وحوالي 3 مليارات نسمة في عام 2063 مقارنة بـ 1.2 مليار شخص في عام 2018، ومن المتوقع أن تتضاعف الحاجة إلى السلع والخدمات بمقدار 2.5. وسوف يكون لزاماً على سلاسل العرض أن تتكيف: في حين أن إنتاج الخدمات وتوفيرها سينمو أيضاً، فإن الاستيراد سيزداد بشكل كبير مما يؤدي إلى زيادة مستمرة لحركة مرور السفن في الموانئ.

**التكامل الاقتصادي الإقليمي/الدولي** - ستتوافق منطقة التجارة الحرة الأفريقية، واتفاقية الشراكة الاقتصادية، مع اتفاقيات التجارة الصينية وغيرها من الاتفاقيات التجارية على تسهيل نقل السلع والخدمات داخل القارة الأفريقية، وبين أفريقيا والقارات الأخرى مثل أوروبا أو الصين. وسوف يزداد تدفق السلع، الأمر الذي سيحفز على التوسع في النقل البحري والمائي.

**المساهمات المحددة وطنياً** - منذ إبرام اتفاق باريس في عام ٢٠١٥، تقدم برامج الحوار الوطنية كل خمس سنوات إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وستقدم الجولة القادمة للمساهمات المحددة وطنياً بحلول عام 2020 وكل خمس سنوات بعد ذلك. وفي هذا السياق، ومن ثم ينبغي للمساهمات المحددة وطنياً صياغة هذه المسارات باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الاقتصاد الأزرق في تدابير التكيف، والتخفيف في مجال احتجاز للكربون وتخزينه. إن التقدم نحو الاقتصادات المنخفضة الكربون والقدرة على التصدي للتغيرات المناخية وخلق فرص وخيارات اقتصادية ومعيشية ينسجم مع المساهمات المحددة وطنياً التي تحرك الاستراتيجيات لتحقيق جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

**حماية البيئة والتنوع البيولوجي** - تعترف أفريقيا بعدد من الاتفاقيات (اتفاقية التنوع البيولوجي)، واتفاقيات البحار الإقليمية، وما إلى ذلك) التي جعلت اعتماد الاستثمارات التكيف مع ديناميات التخفيف. وفي المستقبل ستزداد استثمارات الحفظ للمساهمة في تعزيز وظيفة حوض الكربون في مستجمعات المياه وموارد مستجمعات المياه، فضلاً عن تحسين حالة تلوث السواحل الأفريقية فيما يتعلق بالمواد الكيميائية واللدائن. وستستفيد النظم الإيكولوجية الزرقاء الصحية المرتبطة بالإدارة البيئية وحماية التنوع البيولوجي من هذه التدابير. وستساهم قدرات مختلف الوزارات الوطنية والمؤسسات الإقليمية على الاضطلاع بمشاريع في جميع أنحاء

القطر والإقليم بشأن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الأراضي، فضلاً عن حفظ الغابات، بزيادة تعزيز النظم الإيكولوجية الزرقاء.

**الطاقة الزرقاء المستدامة لتلبية الطلب على الطاقة**- الطلب على الطاقة في ارتفاع حاد وهو أحد العوامل الواضحة هو النمو السكاني، والجهود الجارية في مجال الكهرباء تفوق النمو السكاني السريع. وبحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن ينمو الطلب الكلي على الطاقة الأولية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٣٠ في المائة، ومن المتوقع أن توفر تكنولوجيات الطاقة المتجددة حوالي ٢٢ في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠. ومن أجل تلبية الطلب المتزايد على الطاقة وتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، فإن إطلاق الإمكانات الهائلة غير المستغلة ودمج مصادر الطاقة الزرقاء المستدامة في مزيج الطاقة الوطني هو أمر ذات أهمية.

**تعدين المحيطات لتلبية الطلب العالمي والتنمية الاقتصادية الوطنية**- يعد التعدين أكبر أحد أنشطة النشاط الصناعي في جنوب الصحراء الكبرى، حيث يساهم بشكل كبير في العائدات المالية والناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، فإن له إمكانية إحداث آثار محلية كبيرة يمكن أن تعزز التغيير في الاقتصادات المحلية. ومع تزايد الطلب على المعادن على الصعيد العالمي، أصبح تعدين مياه البحار العميقة والبحار حدوداً جذابة لتلبية الطلب، وهو ما يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في التنمية الاقتصادية الوطنية.

**الصناعات المبتكرة لتسريع منافع التنمية الاقتصادية**- إن تطبيق الصناعات المبتكرة في جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق عموماً والمستدام في مجال الطاقة الزرقاء والتعدين في المحيطات على وجه الخصوص يمكن أن يعجل كثيراً بخلق أفريقيا المزدهرة على أساس التكنولوجيات المتقدمة.



**الشركات الكبرى واستراتيجيات النقل في البلدان**- وبغرض مواجهة الزيادة في حركة المرور المشار إليها أعلاه، تضع البلدان الأفريقية الإستراتيجيات. وتشمل هذه الأنشطة تحديث الموانئ لتمكينها من استيعاب الأجيال الحديثة من السفن، وتطوير الهياكل الأساسية للنقل في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وفي المشاورات التي يجريها المشغلون الخاصون لشركات النقل الفرعية الإقليمية.

## الرؤية

إن الرؤية الاستراتيجية للاقتصاد الأزرق هي رؤية شاملة ومستدامة تسهم بشكل كبير في تحول أفريقيا ونموها

## الغرض من الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق

إن هدف استراتيجية الاقتصاد الأزرق هو توجيه عملية تنمية اقتصاد أزرق شامل ومستدام، يصبح مساهماً كبيراً في التحول والنمو القاريين، من خلال النهوض بالمعارف المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية البحرية والمائية، والاستدامة البيئية، ونمو صناعة النقل البحري على نطاق أفريقيا، وتطوير النقل البحري النهري والبحيرات، وإدارة أنشطة الصيد في هذه المساحات المائية، واستغلال والاستفادة من الموارد المعدنية في البحار العميقة والموارد الأخرى.

## التحديات

إن التحديات الناشئة عن الوضع البيئي الحالي، والتوقعات المستقبلية والرؤى كلاهما يمثلان تحديات إستراتيجية وتقنية.

vتتمثل التحديات الاستراتيجية الرئيسية فيما يلي:

**الإدارة الزرقاء** - على الرغم من التقدم المحرز حتى الآن على العديد من الجبهات، لا تزال التحديات المؤسسية والإدارية كبيرة، تحد من قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات عامة فعالة تتعلق بنمو المفهوم الجديد للاقتصاد الأزرق نسبياً في أفريقيا إلى جانب سياسات عامة لصالح الحماية البيئية وتحسين صحة النظم الإيكولوجية. وثمة حاجة إلى وضع سياسة

فعالة وإطار تنظيمي لضمان الاستثمارات في استكشاف البحار، فضلاً عن وضع سياسة سليمة للابتكار ونقل التكنولوجيا والتكيف لتشجيع المخترعين. وينبغي أن يكون ذلك لتعزيز القدرات المؤسسية للوكالات والمنظمات الوطنية والإقليمية الرئيسية من أجل التنفيذ الفعال للمهام ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق. وسوف يستتبع ذلك أيضاً تعزيز القدرات وتحفيز الكيانات والهياكل المتصلة بالجوانب القطاعية الرئيسية للاقتصاد الأزرق، ضمن أمور أخرى.

**الاقتصاد والاجتماع**- معظم المجتمعات الساحلية والبحيرات في أفريقيا فقيرة، وأقل تعليماً، وتفتقر إلى القدرات وهي الأفقر، ولا تتمتع إلا بقدر ضئيل من حقوق الحيازة على موارد معيشتها، وكثيراً ما تستبعد من عملية صنع القرار. وينبغي للدول الأعضاء أن توجه جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر من أجل إدماج هذه المجتمعات في عملية تنمية الاقتصاد الأزرق التي تضطلع بها. وهذا من شأنه أن يمكن المجتمعات الساحلية والمجاري المائية من اكتساب المزيد من القدرة على الوصول والسيطرة على الظروف الأساسية التي تحد من رفاهها.



**التغذية** - ينبغي ألا تكون الصادرات من المنتجات الغذائية على حساب سوء التغذية للسكان المحليين. ومن بين ٥٥ دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي، تعاني ٣٥ دولة على الأقل من عجز في إنتاج الأسماك وتعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات. وسوف يستمر الطلب العالمي على المأكولات

البحرية على نطاق القارة بأسرها، مدفوعاً بعوامل مثل النمو السكاني، وتفضيل الأسماك كنظام غذائي اختياري لأسباب صحية، وتزايد الطبقة المتوسطة الغنية، وتزايد الطلب على منتجات الاستزراع المائي بشكل متزايد. ولذلك، يجب على أفريقيا أن تنتج وتتاجر بما يكفي من الأسماك لتلبية احتياجاتها الغذائية وأن تخصص الفائض للتصدير فقط.

وأصبح من المعروف الآن أن تغير المناخ وتقلب المناخ يؤثران بالفعل على النظم المائية في أفريقيا والإنتاج الغذائي بشكل عام. ويتعين على الدول الأعضاء أن تبدأ أنشطة لبناء القدرة على التكيف والحد من ضعف المجتمعات المحلية أمام تغير المناخ وتقلباته لضمان الأمن الغذائي وأمن سبل كسب الرزق. فعلى سبيل المثال، يجب إدماج خدمات النظام الإيكولوجي في خطة العمل الوطنية للتكيف (NAPA)، وحث الدول الأعضاء على العمل بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين والمؤسسات المتخصصة من أجل التآزر والتكامل. من الأهمية بمكان الإبقاء على النظم الإيكولوجية الصحية من أجل بقاء الموارد المائية الحية على قيد الحياة. وفي هذا الصدد، ينبغي تطوير التعدين في البحار العميقة، وإنتاج النفط والغاز والطاقة بعد وضع خطة تعويض صارمة (تجنب ذلك، وخفضه، وتعويضه). وعلاوة على ذلك، يجب على البلدان أن تتقيد بالصكوك والمعايير والممارسات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتلوث، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الكيميائية واللدائن.



وفيما يلي التحديات التقنية الرئيسية، التي تشمل جميع القطاعات ومكونات الاقتصاد الأزرق:
**تقييم الإمكانات الزرقاء**- وفي حين أن قطاع النفط والغاز يخضع لبحوث استكشاف مستمرة، يجري حالياً تقييم الطاقة والإمكانات المعدنية الزرقاء. إن التعرف على إمكانات الطاقة الزرقاء المستدامة وتسييرها أمر ضروري لتسريع الدفع بالاستثمارات. علاوة على ذلك، هناك العديد من الأقاليم الجديدة والناشئة حيث حالت الكثير من العناصر المجهولة دون تنفيذ مبادرات التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى إجراء تقييم تفصيلي لخط الأساس يوفر وضع الموارد المعدنية وإمكاناتها.



**محاسبة أنشطة الاقتصاد الأزرق ومكوناته من أجل تحسين الإدارة** - لا يتم حساب أنشطة ومكونات الاقتصاد الأزرق بطريقة موحدة. فينبغي جمع البيانات من مصادر مختلفة لتوفير صورة شاملة لمساهمة الاقتصاد الأزرق في إضافة القيمة وخلق فرص العمل. وينبغي إنشاء نظام محاسبة وطني مناسب لتسجيل التغيرات السنوية المركزية لقطاعات الاقتصاد الأزرق والمكونات الإيكولوجية. ومع تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، ستصبح المحاسبة الخضراء والزرقاء حجر الزاوية لتقييم إجراءات تغير المناخ.

**تخطيط الحيز البحري *(MSP)* وتحسين التنسيق والتآزر** - في السنوات الأخيرة، شرعت عشرات الدول الأعضاء في عملية تخطيط الحيز البحري كجزء من برامجها التنموية الوطنية. فمن الضروري تحقيق التوازن بين ضرورات الاستخدام المستدام والحفظ والتخفيف من حدة

الصراعات وإيجاد أوجه التآزر بين المستخدمين، لا سيما خلال هذا الوقت من مبادرة الاقتصاد الأزرق. ولذلك، تحث الدول الأعضاء على إضفاء الطابع المؤسسي على تخطيط الحيز البحري لتخصيص مساحات محددة لأنشطة الاقتصاد الأزرق والحفاظ على النظم الإيكولوجية الزرقاء لضمان الاستثمارات الخاصة والعامة الطويلة الأجل.

**النهج المتكامل والمتوقع إزاء النظم الإيكولوجية البحرية** - تجمع الإدارة المتكاملة للمحيطات جميع الهيئات الحكومية، والقطاعات وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل إدارة أكثر فعالية، وشمولاً واستدامة. وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الإيكولوجي البحري الكبير ونهج المساقط المائية لتقييم الحالة المتغيرة للنظام الإيكولوجي باستخدام مجموعة من المؤشرات، مثل الإنتاجية، والأسماك، ومصائد الأسماك والتلوث وصحة النظام الإيكولوجي، والاقتصاد الاجتماعي والإدارة. وسيعزز نهج النظام الإيكولوجي البحري الكبير ونهج المساقط المائية الإدارة الإقليمية للموارد والنظم الإيكولوجية.

**زيادة السلامة والأمن من خلال المراقبة البحرية المتكاملة** - إن أمن المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الأعضاء له أهمية قصوى في تنمية وضمان استدامة الاقتصاد الأزرق، الذي يؤثر بالتالي على مختلف القطاعات البحرية. وتمثل القرصنة مشكلة خطيرة لأنها لا تشكل تهديداً حقيقياً لسلامة السفن وطاقمها فحسب، بل أيضاً لاقتصادات البلدان المتضررة. ويتعين على الدول الأعضاء الأفريقية التعاون من خلال تنسيق عمليات الرصد، والمراقبة والإشراف وتبادل المعلومات في الوقت المناسب لضمان حرية الملاحة في البحر، والحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والاتجار غير المشروع، والقرصنة والجريمة البحرية. ويمكن أن يكون النهج الإقليمي من خلال العمليات المشتركة من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية ولجان النظم الإيكولوجية البحرية أكثر الطرق فعالية في التصدي لهذا التحدي.



**القيمة المضافة** - لا تزال معظم الدول الأعضاء تصدر المنتجات غير المعالجة والمواد الخام (الأسماك، والمعادن، والنفط، إلخ) التي يمكن أن تحقق استفادة من إجراء عمليات التجهيز عليها. وقد حان الوقت لدعم الاستثمارات في المنتجات ذات القيمة المضافة من أجل تحقيق الربح/ المكاسب المثلى من المنتجات المائية والمعدنية وإيجاد العمالة والأرباح اللازمة من العملات الأجنبية. وثمة حاجة إلى نقل التكنولوجيا المناسبة إلى الدول الأعضاء لتلبية متطلبات عمليات التجهيز، والتغليف والتسويق. كما أن هناك ضرورة لتطوير الأنشطة السياحية ذات القيمة المضافة العالية من خلال إدخال حزم السياحة البيئية في العرض الحالي للسياحة الساحلية.

# الجدول -1 موجز لمجالات التدخل:

يمثل الاقتصاد الأزرق الهدف 6 من خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 والهدف 14 من خطة الأمم المتحدة لعام 2030. وقد تم توسيع مجالات التدخل التي ركزت في البداية على الموارد البحرية والطاقة، فضلاً عن عمليات الموانئ والنقل البحري، في اتجاهين: عبر القطاعي والقطاعي.

إن الإدارة الزرقاء والتغيرات المؤسسية هي مجال تدخل شامل يشمل، ضمن الأهداف الثلاثة الواردة في الجدول التالي، والبحث عن الاتساق والابتكار، بما في ذلك التمويل الأزرق؛ تنمية القدرات؛ التنسيق والتخطيط المكاني؛ الجنسانية، والشباب والفئات الضعيفة؛ حل النزاعات؛ ديمقراطية الاقتصاد الأزرق وبناء الوعي والاتصال؛ والشفافية والمساءلة.

| مجالات التدخل | الهدف الاستراتيجي |
|---|---|
| الإدارة الزرقاء والتغيير المؤسسي | تعزيز المؤسسات المعنية ببيئة السياسات والإدارة لتنسيق الاقتصاد الأزرق الأفريقي |
| | جعل الاقتصاد الأفريقي الأزرق يعجل بالتحول الاقتصادي |
| | تتولى أفريقيا قيادة تمويل تنمية الاقتصاد الأزرق |

vمجالات التدخل المحددة فيما يتعلق بالنقل، ومصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والطاقة، والموارد المعدنية، والنفط والغاز، والسياحة الساحلية وخدمات النظم الإيكولوجية. وترد فيما يلي الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بها.

| الهدف الاستراتيجي | مجالات التدخل |
|---|---|
| الشحن البحري | حمل البضائع من البلدان الأفريقية بأسعار معقولة |
| الميناء | تحديث الموانئ الأفريقية |
| مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية | تحسين الحفظ واستخدام موارد مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على نحو مستدام مع التقليل من الصراعات إلى الحد الأدنى مع المواضيع الفرعية الأخرى للاقتصاد الأزرق<br><br>تحقيق إمكانات توليد الثروة الكاملة لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للمساهمة على نحو أمثل في النمو الأزرق |

| الهدف الاستراتيجي | مجالات التدخل |
|---|---|
| مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية | ضمان استدامة النتائج الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والمنصفة وحقوق الإنسان مع حماية رأس المال الطبيعي والاستثمار الأزرق |
| | إطلاق إمكانات الطاقة الزرقاء المستدامة (الجانب التقني) تهيئة بيئة تنظيمية مواتية لتطوير وتطبيق الطاقة الزرقاء المستدامة |
| | تلبية الطلب المتزايد على الموارد المعدنية، والنفط والغاز لتحقيق الازدهار الاقتصادي |
| الصناعات المبتكرة | تسخير إمكانات الصناعات المبتكرة من خلال البحث والتطوير |
| السياحة الساحلية | تطوير سياحة متكاملة ومستدامة |
| الكربون الأزرق وغيره من خدمات النظم الإيكولوجية والقدرة على الصمود | تعزيز إدماج الكربون الأزرق وخدمات النظم الإيكولوجية في السياسات العامة لتغير المناخ والسياسات العامة الساحلية والمائية<br><br>ضمان الاستدامة البيئية واقتصادات ومجتمعات قادرة على الصمود لمواجهة تغير المناخ |

يرد في مجموعة الجداول الواردة أدناه، تحديد كل مجال من مجالات التدخل بمجموعة من الأهداف الاستراتيجية والأهداف المتصلة بها. وترد تفاصيل التدخلات أو الإجراءات أو الأنشطة المتعلقة بكل هدف في التقارير المفصلة عن المجالات المواضيعية (المرفقات ١ إلى ٥).

**الشحن والميناء** - إن الشاغل الرئيسي للأفارقة هو أن يكون بمقدورهم نقل حملاتهم بتكاليف معقولة. ولبلوغ هذه الغاية، فلابد من تثبيت أسعار الشحن البحري وتحديث الموانئ.

| مجال التدخل | الهدف الاستراتيجي | التدخلات |
|---|---|---|
| النقل | حمل البضائع من البلدان الأفريقية بأسعار معقولة | مراقبة أسعار الشحن البحري وتكاليف النقل الأخرى وتشجيع إنشاء شركات الملاحة دون الإقليمية |
| الميناء | تحديث الموانئ الأفريقية | إنشاء موانئ حديثة وتحديث الموانئ القائمة |

**مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية**- إن الحفاظ على الموارد المائية وتثمين المصائد وإنتاج الاستزراع المائي وتربية الأحياء المائية، مع حصة عادلة من الفوائد، تدفع بتنمية قطاعات إنتاج الأغذية هذه.

| مجال التدخل | الهدف الاستراتيجي | التدخلات |
|---|---|---|
| مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية | تحسين الحفظ واستخدام موارد مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على نحو مستدام مع التقليل الصراعات إلى الحد الأدنى مع المواضيع الفرعية الأخرى للاقتصاد الأزرق | إنشاء آليات للتنسيق المؤسسي لمواءمة أنشطة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية مع مواضيع الاقتصاد الأزرق الأخرى<br><br>تعزيز الحفظ والإدارة المستدامة للموارد المائية<br><br>إقامة تعاون إقليمي ودون إقليمي في مواضيع الاقتصاد الأزرق |
| الميناء | تحقيق إمكانات توليد الثروة الكاملة لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للمساهمة على نحو أمثل في النمو الأزرق | تطوير مصائد الأسماك صغيره النطاق مع تقليل الآثار السلبية للاستثمارات الزرقاء الأخرى<br><br>تعزيز سلسلة القيمة الزرقاء الشاملة التي تدمج تربية الأحيائية المائية في مصائد الأسماك ومصائد أسماك الزينة وقطاع السياحة<br><br>تحقيق تجارة وتسويق أسماك مسؤولة ومنصفة بما في ذلك تجارة الأسماك الشاملة بين الأقاليم وعبر الحدود<br><br>جذب وتعزيز استثمارات القطاعين العام والخاص (PPP) وتمويل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية من أجل تحقيق الإمكانات الكاملة للنمو الأزرق<br><br>تسريع تطوير قدرات مصائد الأسماك وعمليات تجهيز وتخزين الأسماك المائية في الصناعات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق |

| مجال التدخل | الهدف الاستراتيجي | التدخلات |
|---|---|---|
| | | تعظيم الاستفادة من مصائد أسماك أعالي البحار |
| | ضمان استدامة النتائج الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والمنصفة وحقوق الإنسان مع حماية رأس المال الطبيعي والاستثمار الأزرق | تطوير استراتيجيات الاتصال حول النمو الأزرق وكذلك خلق الوعي وتطوير القدرات البشرية<br><br>ضمان الأمن لاستثمارات مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية<br><br>خلق ظروف عمل آمنة ومأمونة<br><br>تعزيز المرونة والحد من التعرض لتغير المناخ<br><br>تمكين النساء والشباب من مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية من أجل الاستفادة الكاملة من النمو الأزرق<br><br>إعادة تأهيل أو تأمين تهديدات الأراضي/ مناطق الصيد، ومنع التلوث البري وتدهور البيئات المائية |

**الطاقة، والموارد المعدنية والنفط والغاز، والصناعات المبتكرة** - من أجل إطلاق العنان لموارد الطاقة الزرقاء المستدامة غير المستغلة، والاستفادة من الموارد المعدنية في قاع البحار العميقة ومياه البحار لخلق قارة مزدهرة، وتسخير إمكانيات الصناعات المبتكرة، فلابد من وضع أهداف واضحة المعالم. وبالنسبة للأهداف المحددة، يقترح أيضاً تحديد أهداف وإجراءات محددة.

| مجال التدخل | الهدف الاستراتيجي | التدخلات |
|---|---|---|
| الطاقة | إطلاق إمكانات الطاقة الزرقاء المستدامة (الجانب التقني) | زيادة تغلغل الطاقة الزرقاء في مزيج الطاقة |
| | تهيئة بيئة تنظيمية مواتية لتطوير وتطبيق الطاقة الزرقاء المستدامة (جانب السياسة) | المساهمة في زيادة الطاقة الموثوقة، وبالأسعار المعقولة والحديثة |

| مجال التدخل | الهدف الاستراتيجي | التدخلات |
|---|---|---|
| | | تقييم توافر الهياكل الأساسية الكافية على الصعيد (أ) الوطني (ب) الإقليمي، و(ج) القاري<br>قدرة الاقتصاد الأزرق<br>الإصلاح المالي غير المستدام<br><br>هيكلة وإنشاء أدوات تمويل الطاقة المواتية<br><br>وضع خطة رئيسية مستدامة للطاقة الزرقاء والسياسات المشتقة<br><br>وضع مبادئ توجيهية لتقييم الأثر البيئي |
| المعادن والنفط والغاز | تلبية الطلب المتزايد على الموارد المعدنية، والنفط والغاز من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي | زيادة التعدين في قاع البحار العميقة، ومياه البحار، وإنتاج النفط والغاز لتلبية الطلب والازدهار الاقتصادي<br><br>وضع أطر تنظيمية مواتية لاستكشاف المعادن والنفط والغاز من مياه البحار العميقة<br><br>تعزيز الاستكشاف المستدام والصديق للبيئة في مياه البحر العميقة<br><br>بناء القدرات ونقل التكنولوجيا |
| الصناعات المبتكرة | تسخير إمكانات الصناعات المبتكرة من خلال البحث والتطوير | وضع إطار لسياسيات تسريع نقل وتطبيق تقنيات الاقتصاد الأزرق<br>تعزيز القدرات المؤسسية والهيكلية والبشرية<br><br>تعزيز تطبيق الصناعات المبتكرة<br><br>إنشاء قاعدة بيانات الصناعات المبتكرة وأدوات الدعم |

**السياحة الساحلية وخدمات النظام الإيكولوجي** - ينبغي تطوير السياحة من خلال نهج متكامل والتي تقدر النظم الإيكولوجية البحرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة. وينبغي إيلاء الاعتبار لخدمات النظم الإيكولوجية الزرقاء في السياسات العامة الوطنية من أجل زيادة قدراتها على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

| مجال التدخل | الهدف الاستراتيجي | التدخلات |
|---|---|---|
| السياحة الساحلية | تطوير سياحة متكاملة ومستدامة | تطوير استراتيجيات متكاملة للسياحة والهياكل الأساسية المستدامة |
| الكربون الأزرق وغيره من خدمات النظم الإيكولوجية والقدرة على الصمود | تعزيز إدماج الكربون الأزرق وخدمات النظم الإيكولوجية في السياسات العامة لتغير المناخ والسياسات العامة الساحلية والمائية | تضمين الكربون الأزرق وغيره من خدمات النظم الإيكولوجية في المساهمات المحددة وطنياً<br><br>تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة لتعزيز مساهمة النظام البيئي الساحلي والمائي في إنجازات التنوع البيولوجي وتغير المناخ |
| | ضمان الاستدامة البيئية، واقتصادات ومجتمعات قادرة على الصمود لمواجهة تغير المناخ | تطوير القدرات والاستراتيجيات المتكاملة لنظام إيكولوجي متوازن وإدارة بيئية مستدامة ومجتمعات محلية معززة وقادرة على الصمود<br><br>تطوير القدرة على وضع استراتيجيات متكاملة لتعزيز التعاون الإقليمي، وتعزيز البحث والتطوير، والتخطيط الفعال وآلية منسقة<br><br>وضع استراتيجيات وإقامة روابط مع الهياكل الأساسية |

# الجدول 2: موجز مفصل للأهداف والغايات المقابلة

**(ترد الأهداف والإجراءات التفصيلية في التقارير التفصيلية المرفقة بهذه الاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق)**

**المجال المواضيعي 1:** مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والحفاظ على واستدامة النظم الإيكولوجية المائية في سياق الاقتصاد الأزرق الأفريقي

| | | | |
|---|---|---|---|
| الأهداف | الهدف 1<br>تحسين الحفظ واستخدام موارد مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على نحو مستدام مع تقليل الصراعات إلى الحد الأدنى مع المواضيع الفرعية الأخرى للاقتصاد الأزرق | **الهدف 2**<br>تحقيق إمكانات الكاملة لتوليد الثروة من مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للمساهمة على نحو أمثل في النمو الأزرق | **الهدف 3**<br>ضمان استدامة النتائج الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والمنصفة وحقوق الإنسان مع حماية رأس المال الطبيعي والاستثمار الأزرق |
| النهج | قادت الدول الأعضاء الأفريقية مبادرة كبرى لإطلاق الإمكانات الكاملة لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية داخل حيز الاقتصاد الأزرق من خلال تدخلات هادفة، يدعمها عدة شركاء داخل القطاعات الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميون، والشركاء في التنمية، وبدعم كامل من الاتحاد الأفريقي أثناء التنفيذ. | | |
| **الغايات** | 1-1 إنشاء آليات تنسيق مؤسسية لمواءمة أنشطة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية مع مواضيع أخرى تتعلق بالاقتصاد الأزرق | 2-1 تطوير مصائد الأسماك صغيره النطاق مع تقليل الآثار السلبية للاستثمارات الزرقاء الأخرى | 3-1 تطوير استراتيجيات الاتصال بشأن النمو الأزرق وكذلك خلق الوعي وتطوير القدرات البشرية |
| | 1-2 تعزيز الحفظ والإدارة المستدامة للموارد المائية | 2-2 تعزيز سلسلة القيمة الزرقاء الشاملة التي تدمج تربية الأحيائية المائية في مصائد الأسماك ومصائد أسماك الزينة وقطاع السياحة | 3-2 ضمان الأمن لاستثمارات مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية |

| الأهداف | الهدف 1<br>تحسين الحفظ واستخدام موارد مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على نحو مستدام مع تقليل الصراعات إلى الحد الأدنى مع المواضيع الفرعية الأخرى للاقتصاد الأزرق | **الهدف 2**<br>تحقيق إمكانات الكاملة لتوليد الثروة من مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للمساهمة على نحو أمثل في النمو الأزرق | **الهدف 3**<br>ضمان استدامة النتائج الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والمنصفة وحقوق الإنسان مع حماية رأس المال الطبيعي والاستثمار الأزرق |
|---|---|---|---|
| | 1-3 إقامة تعاون إقليمي ودون إقليمي في مواضيع الاقتصاد الأزرق | 2-3 تحقيق تجارة وتسويق أسماك مسؤول ومنصف بما في ذلك تجارة الأسماك الشاملة بين الأقاليم وعبر الحدود | 3-3 إيجاد ظروف عمل آمنة ومأمونة |
| | | 2-4 جذب وتعزيز استثمارات القطاعين العام والخاص (PPP) وتمويل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية من أجل تحقيق الإمكانات الكاملة للنمو الأزرق | 3-4 تعزيز المرونة والحد من التعرض لتغير المناخ |
| | | 2-5 تسريع تنمية قدرات مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على تجهيز وتخزين الأسماك داخل الصناعات ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق | 3-5 تمكين النساء والشباب من مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية من أجل الاستفادة الكاملة من النمو الأزرق |
| | | 2-6 تعظيم الاستفادة من مصائد أسماك أعالي البحار | 3-6 إعادة تأهيل أو تأمين تهديدات ا لأ ر ا ضي / منا طق الصيد، ومنع التلوث البري وتدهور البيئات المائية |

**المجال المواضيعي 2:** الشحن/النقل، والتجارة، والموانئ، والأمن البحري، والسلامة وإنفاذ القانون في سياق الاقتصاد الأزرق الأفريقي

| الأهداف | الهدف 1<br>حمل البضائع من الدول الأفريقية للاستيراد والتصدير بمعدلات معقولة | الهدف 2<br>تطوير التجارة البينية بين الدول |
|---|---|---|
| النهج | تشكل جزءاً من شراكة دينامية، على الصعيد الإقليمي، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وعلى الصعيد الدولي، من خلال التعاون مع مختلف المؤسسات والشركاء في التنمية من أجل إيجاد التآزر وبناء القدرات. | |
| الغايات | 1-1 مراقبة أسعار الشحن البحري وتكاليف النقل الأخرى | 1-1 إنشاء وتطوير ممرات النقل |
| | 1-2 تعزيز الإدارة الجيدة للقطاع | 2-2 تطوير النقل الملاحي الإقليمي الفرعي |
| | 1-3 تعزيز تدريب الجهات الفاعلة | 2-3 تطبيق الاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بحرية حركة الأشخاص والسلع والمعايير |
| | 1-4 كفالة الأمن والسلامة في المنطقة البحرية الأفريقية | |

**المجال المواضيعي 3:** السياحة الساحلية والبحرية، والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ، والبيئة والهياكل الأساسية في سياق الاقتصاد الأزرق الأفريقي

| | الهدف 1<br>الاستدامة البيئية والمجتمعات القادرة على الصمود لمواجهة تغير المناخ | الهدف 2<br>السياحة الساحلية والبحرية المتكاملة والمستدامة | الهدف 3<br>السياحة المستدامة | الهدف 4<br>الهياكل الأساسية المرنة، والكربون الأزرق وغيره من خدمات النظم الإيكولوجية |
|---|---|---|---|---|
| النهج | النهج المتكامل والمتوقع للنظم الإيكولوجية البحرية والمياه العذبة: أفريقيا المزدهرة، المستندة إلى النمو الشامل والتنمية المستدامة | | | |
| الغايات | 1-1 وضع استراتيجيات متكاملة لإدارة بيئية مستدامة | 2-1 وضع استراتيجيات متكاملة من أجل التعاون الإقليمي | 3-1 وضع استراتيجيات متكاملة للسياحة المستدامة | 4-1 وضع استراتيجيات متكاملة للهياكل الأساسية المرنة والمستدامة |

| | **الهدف 1**<br>الاستدامة البيئية والمجتمعات القادرة على الصمود لمواجهة تغير المناخ | **الهدف 2**<br>السياحة الساحلية والبحرية المتكاملة والمستدامة | **الهدف 3**<br>السياحة المستدامة | **الهدف 4**<br>الهياكل الأساسية المرنة، والكربون الأزرق وغيره من خدمات النظم الإيكولوجية |
|---|---|---|---|---|
| | 1-2 تطوير قدرة المجتمعات والاقتصادات القادرة على الصمود لتغير المناخ | 2-2 تطوير القدرة على تعزيز المؤسسات الإقليمية | 3-2 وضع إستراتيجيات متكاملة للهياكل الأساسية للسياحة | 4-2 إنشاء روابط إستراتيجية تشمل الهياكل الأساسية |
| | 1-3 ضمان توازن النظم الإيكولوجية البحرية | 2-3 تنسيق التعاون بشأن المسائل العابرة للحدود | | |
| | 1-4 تعزيز سبل العيش للمجتمعات المحلية | 2-4 تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص | | |
| | 1-5 تطوير إطار إدارة المخاطر | 2-5 تعزيز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا | | |
| | 1-6 تطوير إطار إدارة المخاطر | 2-6 دعم آلية التخطيط المتكامل | | |
| | 1-7 تطوير قاعدة بيانات المعلومات وآلية نشرها | 2-7 تعزيز آلية تنسيق بينية وفيما بين البلدان | | |

**المجال المواضيعي *4*:** الطاقة المستدامة، والموارد المعدنية والصناعات المبتكرة في سياق الاقتصاد الأزرق الأفريقي

| | **الهدف 1** الاستدامة البيئية والمجتمعات القادرة على الصمود لمواجهة تغير المناخ | **الهدف 2** السياحة الساحلية والبحرية المتكاملة والمستدامة | **الهدف 3** السياحة المستدامة | **الهدف 4** **تسخير إمكانات الصناعات المبتكرة من خلال البحث والتطوير** |
|---|---|---|---|---|
| النهج | من أجل إطلاق العنان لموارد الطاقة الزرقاء المستدامة غير المستغلة، والاستفادة من الموارد المعدنية في قاع البحار العميقة ومياه البحار لخلق قارة مزدهرة، وهناك حاجة إلى تسخير إمكانيات الصناعات المبتكرة ذات أهداف واضحة مع معالم ملموسة. | | | |
| الغايات | 1-1 زيادة تغلغل الطاقة الزرقاء في مزيج الطاقة | 2-1 إصلاح الهيكل المالي غير المستدام وإنشاء أدوات تمويل مواتية للطاقة | 3-1 زيادة التعدين في قاع البحار العميقة، ومياه البحار، وإنتاج النفط والغاز لتلبية الطلب والازدهار الاقتصادي | 4-1 وضع إطار لسياسيات تسريع نقل وتطبيق تقنيات الاقتصاد الأزرق |
| | 1-2 المساهمة في زيادة الطاقة الحديثة الموثوقة، وبالأسعار المعقولة | 2-2 وضع خطة رئيسية مستدامة للطاقة الزرقاء والسياسات المشتقة | 3-2 إنشاء أطر تنظيمية مواتية لاستكشاف مياه البحر العميقة | 4-2 تعزيز القدرات المؤسسية، والهيكلية والبشرية |
| | 1-3 تقييم توافر الهياكل الأساسية الكافية على الصعيد (أ) الوطني (ب) الإقليمي، و(ج) القاري | 2-3 وضع مبادئ توجيهية لتقييم الأثر البيئي | 3-3 تعزيز الاستكشاف المستدام والصديق للبيئة في مياه البحر العميقة | 4-3 تعزيز تطبيق الصناعات المبتكرة |
| | 1-4 تمكين الاقتصاد الأزرق | | 3-4 بناء القدرات ونقل التكنولوجيا | 4-4 إنشاء قاعدة بيانات الصناعات المبتكرة وأدوات الدعم |

**المجال المواضيعي 5:** السياسات العامة، والمؤسساتية والإدارة، والتوظيف، وإيجاد الوظائف والقضاء على الفقر، والتمويل المبتكر في سياق الاقتصاد الأزرق الأفريقي

| الأهداف | الهدف 1: تعزيز المؤسسات المعنية ببيئة السياسات والإدارة لتنسيق الاقتصاد الأزرق الأفريقي | الهدف 2: جعل الاقتصاد الأفريقي الأزرق يعجل بالتحول الاقتصادي | الهدف 3: **تتولى أفريقيا قيادة تمويل تنمية الاقتصاد الأزرق** |
|---|---|---|---|
| النهج | النهج المتكامل والمستقبلي للاقتصادات المتحولة والمرنة: أفريقيا المزدهرة، المستندة إلى النمو الشامل، والتنمية المستدامة، والابتكار والقدرات المحلية | | |
| الغايات | 1-1 تعزيز الاتساق في ممارسات السياسات العامة ومواءمة الأطر التنظيمية داخل وعبر القطاعات والمستويات | 2-1 مساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم الاستراتيجيات المتكاملة المتعلقة بالإدارة المستدامة الشاملة للاقتصاد الأزرق مع التركيز على تعزيز سلسلة القيمة | 3-1 وضع أدوات تمويل مبتكرة ومساعدات لتنفيذ إستراتيجيات الاقتصاد الأزرق على المستويات الوطنية، والإقليمية والقارية |
| | 1-2 المؤسسات القادرة على تعزيز التعاون بين القطاعات، والتنفيذ والمساءلة في تحقيق أهداف الاقتصاد الأزرق لأفريقيا | 2-2 تعميم الآلية وإطار العمل ذوي الصلة لتفعيل منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية والأطر القارية | 3-2 الشروع في الإصلاح المالي وغيره من الحوافز لتحسين النظام المالي وتحسين الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) والتمويل (الرسمي وغير الرسمي). |
| | 1-3 تعزيز نظام الدعم التحليلي والمعلوماتي على جميع المستويات من أجل اتخاذ القرارات وتقديم التقارير المستنيرة | 2-3 تعزيز قدرات الاقتصاد الأزرق وتسريع نقل العلم والتكنولوجيا والابتكار | 3-3 تعزيز إنشاء تحالف تجاري أفريقي من أجل الصحة والاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية المائية الأفريقية |

# المراجع


American Petroleum Institute (2013). Economic Impacts of the Oil and .1
Natural Gas Industry on the US Economy in 2011. American Petroleum Institute.
.PWC, July 2013

Asian Development Bank (2014). Wave energy conversion and ocean .2
thermal energy conversion potential in developing member countries. 2014 Asian
.Development Bank

AUC and NPCA (2014). The Policy Framework and Reform Strategy for .3
.Fisheries and Aquaculture in Africa. AU-IBAR, Nairobi. 96 p

AUDA-NEPAD (2019), Development of the AUDA-NEPAD Blue Economy .4
.Programme, https://www.nepad.org › file-download › download › public

Baah-Boateng, W., 2018. Job creation in the mining sector: evidence from .5
Ghana. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 8th
.GLOBAL COMMODITIES FORUM, 23-24, April 2018, Geneva

Bahar, H., 2019. Ocean power: Tracking Clean Energy Progress. IEA, June 4, .6
2019. https://www.iea.org/tcep/power/renewables/oceanpower/ (Accessed September
.(4, 2019

C.Y. Chan et al. (2019), Prospects and challenges of fish for food security in .7
.Africa. Global Food security 20, pp. 17-25

De Graaf, G. and Garibaldi, L. (2014). The Value of African Fisheries. FAO .8
Fisheries and Aquaculture Circular No. 1093. Rome. 76 pp

Failler P. (2018), Demystifying the Sustainable Blue Economy, International .9
.conference on Sustainable Blue Economy, Nairobi, Kenya, 25-28 Nov. 2018

Failler P. (2019), Blue Economy of the Indian Ocean Region, Third IORA .10
Ministerial Blue Economy Conference "Promoting Sustainable Blue Economy-
making the best use of opportunities from the Indian Ocean", Dhaka, Bangladesh,
.04-05 September 2019

Failler P. (2019), The Institutional Challenges for the Implementation of a .11
Blue Economy Governance, The Law of the Blue Economy: International and South
Asian Perspectives, The Second Biennial Conference of the South Asia International

Economic Law Network (SAIELN) will be held in Thiruvananthapuram, Kerala, India, from 27 to 28 July 2019.

12. Failler P., G. Touron-Gardic, M.-S. Traoré (2019), Is Aichi Target 11 Progress correctly measured for developing Countries? Trends in Ecology and Evolution, Vol. 34, Issue 10, pp. 875-879.

13. FAO (2018). The State of World Fisheries and Aquaculture – Meeting the Sustainable Development Goals. FAO, Rome. 227 p.

14. FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. (2018). The State of Food Security and Nutrition in the World 2018. Building climate resilience for food security and nutrition. Rome, FAO. Licence: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

15. Hafner, M., Tagliapietra, S., and Strasser. L., 2018. Energy in Africa Challenges and Opportunities. Springer Briefs in Energy, 2018.

16. Hussain Gulam M., P.F., A. Al Karim and M. Khurshed Alam (2017), Major opportunities of blue economy development in Bangladesh, Journal of the Indian Ocean Region, Vol. 13, Issue no.1, pp. 111-118.

17. Institute of African Studies (2018) International Symposium on Maritime Transport in Africa: Regional Integrations for Continental Development.

18. International Energy Agency (2014) Africa energy outlook—a focus on energy prospects in Sub-Saharan Africa (World Energy Outlook Special Report).

19. IPCC (2014), Climate Change 2014: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [Core Writing Team, R.K. Pachauri and L.A. Meyer (eds.)]. IPCC, Geneva, Switzerland, 151 pp.

20. IRENA (2015). Africa 2030: Roadmap for A Renewable Energy Future, IRENA, Abu Dhabi. www.irena.org/remap

21. IRENA (2019). Renewable Energy and Jobs. Annual Review 2019. IRENA, 2019.

22. IUCN (2013), Annual Report https://portals.iucn.org/library/efiles/documents/IUCN-2014-017.pdf

23. Miller, K.A., Thompson, K.F., Johnston, P., and Santillo, D. (2019). An Overview of Seabed Mining Including the Current State of Development, Environmental Impacts, and Knowledge Gaps. 10.

.24 Modelevsky MS, Modelevsky MM (2016) Assessment of the discovered and undiscovered oil and gas of Africa. Russ Geol Geophys 57:1342–1348. https://doi.org/10.1016/j.rgg.2016.08.019

.25 Monnereau I. and P. Failler (2014), Unlocking the full potential of the blue economy: Are African Small Island Developing States ready to embrace the opportunities? African Climate Policy Center and Economic Commission for Africa, http://www.climdev-frica.org/sites/default/files/DocumentAttachments/Blue%20Economy_19Sept14.pdf

.26 Patil, P.G., Virdin, J., Colgan, C.S., Hussain, M.G., Failler, P., and Vegh, T. (2018). Toward a Blue Economy: A Pathway for Bangladesh's Sustainable Growth. .Washington, D.C., The World Bank Group, 109 p

.27 Prof. V. N. Attri (208), Chair in Indian Ocean Studies, Indian Ocean Rim Association, University of Mauritius, Delivered at the 3td Tourism Experts Meeting for the Establishment of the IORA Core Group on Tourism, 6-8 May 2018, Durban, South Africa, Garden Court Marine Parade Hotel, Durban, KwaZulu-Natal Province

.28 Rakotondraompiana P. and P. Failler (2015), Natural resources management and climate change in East Africa, Chapter 3 of the report "Harnessing the Blue Economy for Eastern Africa's Development", United Nations Economic Commission .for Africa (UNECA), Kigali, Rwanda, 26 p

.29 Richard, Muyungi (2019). Blue Economy, Marine litter and pollution, Climate change and Environment, Talking points, Office of the Vice President, .Directorate of Environment and Climate Change

.30 Rodriguez-Delgado, C., Bergillos, R. J., Iglesias, I. (2019). Dual wave farms for energy production and coastal protection under sea level rise. Journal of Cleaner production. Volume 222, 10 June 2019, Pages 364-372

.31 S. T. Diop (2018), The evolution of maritime transport in West and Central .Africa

.32 The United Republic of Tanzania, Ministry of Natural Resources and Tourism (2014), An Overview of the Natural Resource Sector: Achievements, Challenges and Priorities for Financial Year 2014/2015. A Paper Presented by Ms. Mary Faini. Ag. Director of Policy and Planning at the 2014 Natural Resource Sector Review Meeting 16th October 2014 at the National College of Tourism Da-es-Salaam

.33 Tonazzini, D., Fosse, J., Morales, E., González, A., Klarwein, S., Moukaddem, K., Louveau, O. (2019) Blue Tourism. Towards a sustainable coastal and maritime tourism in world marine regions. Edited by eco-union. Barcelona.

.34 U.S. Department of Energy, 2019. Powering the Blue Economy: Exploring Opportunities for Marine Renewable Energy in Maritime Markets. April, 2019.

.35 UNCTAD (2016), Oceans economy and trade, Sustainable fisheries, transport and tourism.

.36 UNCTAD (2018), Review of Maritime Transport Freight market 2017 and Wold seaborne trade 2017.

.37 UNCTAD (2018), Sustainable freight transport in support of 2030 Agenda.

.38 UNECA (2016), The Blue Economy, 248 p.

.39 UNECA (2017), Africa's Blue Economy: A policy handbook, 92 p.

.40 UNWTO (2013), Tourism Highlights.

.41 USAID (2018). Power Africa Gas Road Map to 2030. June, 2018.

.42 World Bank (2019). Where Sun Meets Water: An Introduction to Floating Solar. World Bank, ESMAP and Solar Energy Research Institute of Singapore (SERIS), 2019.

.43 World Bank and United Nations Department of Economic and Social Affairs (2017). The Potential of the Blue Economy: Increasing Long-term Benefits of the Sustainable Use of Marine Resources for Small Island Developing States and Coastal Least Developed Countries. World Bank, Washington DC.

.44 World Risk Report (2018), Focus Child Protection and Children's Rights. https://reliefweb.int/report/world/world-risk-report-2018-focus-child-protection-and-childrens-rights



African Union – Interafrican Bureau for Animal Resources
(AU-IBAR)
Kenindia Business Park
Museum Hill, Westlands Road
PO Box 30786
00100 Nairobi
Kenya
Tel: +254 (20) 3674 000
Fax: +254 (20) 3674 341 / 3674 342
Email: ibar.office@au-ibar.org
Website: www.au-ibar.org